العدولُ بين النّحو والدّلالة
في الإسناد الاسميّ المنسوخ بالأحرف المشبّهة
"سردُ الجاحظ للبخلاء نموذجًا"

أسماء قاسم الشيخ*، أحمد محمّد قدّور**

*طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلب

** قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلب

الملخّص:

يدرس البحث العدول والترخّص في ركني الإسناد الاسميّ المنسوخ بالأحرف المشبّهة في سرد الجاحظ للبخلاء، فيقف على ما خرج عن القواعد الأصول خروجًا جائزًا أو غيرَ جائزٍ. ويبسط القول فيما تعدّدت فيه الأوجه الإعرابية المحتملة للتركيب إن وُجِدت.

والبحث دراسة نحويّة دلاليّة تربط الظواهر التركيبية بسياقيها: المقاليّ والمقاميّ، ممّا يساعد على استنباط بعض خصائصها، وذلك بالاعتماد على الموازنة بين خاصيّة تركيب الجاحظ والقيم الاستبداليّة الممكنة فيه، مع محاولة تلمّسٍ للأسباب التي اقتضت العدول أو الترخّص، وترك الأصل مع إمكانيّة الإتيان به، أي: مع محاولة للبحث عن سرّ من أسرار النظم عند الجاحظ.

الكلمات المفتاحية: العدول، الإسناد الاسميّ المنسوخ، سرد الجاحظ.

ورد البحث للمجلة بتاريخ 1 / 10 /2018

قبل للنشر بتاريخ 2018/12/4

مقدمة:

تأخذ دراسة التراكيب المقام الأوّل في الدراسات اللغوية، فبترابطها وتسلسلها تتشكّل النصوص، والنصوص هي الصورة الحيّة للغة. ولأنّ اللغة معيار يراعيه المتكلّم في استعماله، كان على البحث تتبع ظواهر هذا المعيار ووصف نماذجه[1]. والبحث يتضح مساره باتّضاح مصطلحاته:

العدول:

العدول هو الميل والانحراف والاعوجاج[2]، وعليه يكون العدول هو الخروج عن الأصل في قواعد نظم التركيب، وهو أنواع: خروج واجب وخروجٌ جائزٌ وخروجٌ غيرُ جائزٍ. فالأوّل يخرج من إطار البحث، لأنّ المتكلّم لا يمتلك الاختيار فيه، والثاني هو الأسلوب العدولي، ويمثّله الانحراف الذي أخذ نصيبًا من اعتراف النحاة فارتقى به إلى مستوى الصواب المعتمد على القاعدة فيقاس عليه. والثالث هو الترخّص، ويمثّله الانحراف الذي يحتاج من المحلّل إلى التأويل والتقدير، وهو مرهون بمحلّه فلا يقاس عليه، فالترخّص يُعتذَر عنه، والأسلوب العدولي لا يعتذر عنه[3].

الإسناد الاسميّ المنسوخ:

يمثّل الإسناد الاسميّ أحد ركني التركيب للكلام العربي، الذي يُمثَّل بالجمل. وقد قسمّها النحاة لتستقرّ على نوعين رئيسين هما الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة[4].

(1)–حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب–القاهرة، ط4، 2000م، ص13. وهذا ما قام به علماء النحو الأوائل، فالنحو كان في بدئه سماعًا فاستقراء فوصفًا، ثمّ استنباطًا للقواعد. وبعدئذٍ كان القياس، ثمّ تجرّد معيارٌ للخطأ والصواب فيما يجب أو يجوز أو لا يجوز في التراكيب. ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص44.

(2)–ينظر: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط8، 1426هـ،2005م، مادة (عدل).

(3)–ينظر: حسان، تمام: البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)، عالم الكتب–القاهرة، ط1، 1413هـ،1993م.9–10. وللتوسع في دلالات العدول وما يشبهه ينظر: ويس، أحمد محمد: الانزياح في التراث النقدي والبلاغي، اتحاد الكتاب العرب–دمشق، ط1، 2002م.

(4)–ينظر: حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط3، دت، 1/ 446. وفي الغالب أضيف نوع الجملة الشرطية لهما. ينظر: الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه=

فالإسناد الاسمي هو التركيب المؤلف من المسند إليه/المبتدأ، والمسند/الخبر، والمنسوخ هو الذي يُزال[1] عنه عامل الابتداء بعمل الحرف المشبه بالفعل، فيغدو المبتدأ والخبر اسمًا وخبرًا له.

وقد اختير التركيبُ الاسميُّ المنسوخُ بالأحرفِ المشبّهةِ لأنّه يشكّلُ ظاهرةً أسلوبيَّةً اعتمد عليها الجاحظ في نقل مراده إلى متلقّيه، إذ حمّلها مقاصده معتمِدًا على ما تضيفه من معان زائدة عن الإسناد الاسميّ المجرّد، فلوّن بها حدائق نصوصه، إذ برزت زهرة تلفت الانتباه وتستحقّ المتابعة والتأمُّل.

سرد الجاحظ:

السَّرد في اللغة: الضمُّ المنظَّمُ المجوّدُ والتسلسلُ والتتابعُ المتناسقُ[2]. وفي الاصطلاح: كلّ فعلٍ يشتملُ على قصِّ حدثٍ أو خبرٍ من الحقيقة أو الخيال[3]، فيصف سيرَ الحدثِ كفعلٍ في الزمنِ. ولهذا لا يُحصر في نوع أدبيّ، ولا في الأدب وحدَه. والسردُ في الأدب هو قصُّ حَدَثٍ يشمُل مجملَ الظروف المكانية والزمانية، الواقعية والخيالية، التي تحيط به[4]، فتُستعرَض الأحداث بالكلام، في سرد طويل أو ضمن حوار، إذ تأخذ الأحداثُ بعضُها بحجزِ بعضٍ[5] لتشكّل قصّةً يبتغي كاتبُها منها

=التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان–الرياض، ط1، 1418هـ، 1998م، 716/1، و98/2 و168 و323 و434، و39/3 و189 و195 و218، و783/4. ومنهم من رأى أنها اسميّة وفعليّة وظرفيّة. ينظر: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر–بيروت، ط6، 1985م، ص492. ثم شاعت تسمية التركيب.

(1)–ينسخ الشيءُ الشيءَ نَسْخًا: يزيله ويكون مكانه. ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط1، دت، مادة (نسخ).

(2)–ينظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد: كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دت، مادة (سرد). والأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: وابن منظور: لسان العرب، مادة (سرد).

(3)–ينظر: وهبة، مجدي، والمهندس، كامل: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان–بيروت، ط2، 1984م، ص198.

(4)–ينظر: زيتوني، لطيف: معجم مصطلحات نقد الرواية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2002م ، ص150.

(5)–ينظر: وهبة، مجدي: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص289.

إمتاع المتلقي والتأثير فيه، وبهذا يختلف عن الحكي، فـ"السرد هو الخيارات التقنيّة والإبداعيّة التي يتمّ من خلالها تحويل الحكاية إلى قصّة فنيّة"[1]. أي: هو "فنّ القصّ"[2].

وبإضافة السرد إلى الجاحظ يخصّص من البخلاء ما قصّه الجاحظ بأسلوبه، سواءٌ أكانت مهمة الراوي من نصيبه أم قلّدها أحد شخصياته، فأعطى لنفسه حقّ التصرف في سردها، وكساها وشيًا من بلاغته وإبداعه. ولهذا يخرج من حيّز البحث ما لم يتمكّن من التصرف فيه كاستشهاده بالآيات أو الأحاديث أو الأشعار أو الأمثال.

ومن هنا كان للبحث في عدول التركيب الاسميّ المنسوخ بالأحرف المشبهة أهميّةٌ خاصّة، إذ يكشف عن بعض خصائص أسلوب الجاحظ ومقاصده التي امتاز بها سردُه، تلك الخصائص والمقاصد التي تسمو بالقصّ من نقل الخبر إلى ذروة الإبداع الأدبيّ. وهي جزء "من السمات والمكونات التي شكّلت نسيج بلاغة نثرية استطاعت أن تنافس بلاغة الشعر وأن تستأثر بنظر القرّاء"[3].

وأحوال ركني الإسناد المنسوخ بالأحرف المشبهة تتنوع تبعًا لتنوعها قبل دخول هذه الأحرف عليها[4]، وكان الأكثر في التراكيب التي نسختها الأحرف المشبهة في البخلاء موافقًا للقواعد الأصول، لكنّ بعضها سلك فيه الجاحظ مسلك الأسلوب العدوليّ، وفي القليل منها خاض غمار الترخّص. وجاء العدول في: النوع، والتعريف والتنكير، والمطابقة، والزيادة، والرتبة، والحذف. وسيكتفي البحث بالحديث عن العدول في النوع والتعريف والتنكير مراعاة لحجمه.

(1)–زيتوني، لطيف: معجم مصطلحات نقد الرواية، ص150.

(2)–نصّار، نوّاف، المعجم الأدبي، دار ورد–الأردن، ط1، 2007م، ص100.

(3)–مشبال، محمد، البلاغة والسرد (جدل التصوير والحجاج في أخبار الجاحظ)، منشورات كلية الآداب جامعة عبد المالك السعدي–تطوان، 2010م، ص101.

(4)–ينظر: ابن مالك، جمال الدين: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، ط1، 1410هـ، 1990م.، 2/11–18.

1-العدول في النوع:

ورد العدول في الاسم الضمير المتصل الغائب والمصدر المؤول. فالأصل في الضمير الغائب أن يعود إلى متقدّم مذكور قريب[1]، لكنّ الأديب قد يخرج عن الأصل لثقته بوضوح غرضه وسفور مراده، فيسترسل وكأنّ تراكيبه لا لبس فيها[2]. والجاحظ سلك هذه السبيل، وهو يشقّ الطريق بسرده أمام متلقيه موقنًا بنباهته ويقظته، ولهذا عدل عن الأصل فأرجع الضمير إلى:

-**مرجع مفهوم من الكلام**[3] كما في قوله: "وقيل: إنَّ الدِّيْنَارَ يُدْنِي إِلَى النَّارِ **لِأَنَّهُ** إِذَا أَنْفقَه في غيرِ خَلَفٍ، وأَخْرَجَ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ، بَقِيَ مُخْفِقًا مُعْدِمًا"[4]. فالأصل: لأنّ منفقَه إذا أنفقه. فالجاحظ يفترض قارئًا يتناسبُ وإبداعَه، لا تخفى عليه المعاني، وإن خرج بالتركيب عن الأصل. وهذا الخروج يتناسب وحال شخصية الجاحظ، فالمقامُ مقامُ وعظٍ من أبٍ خبيرٍ لابنٍ منصتٍ، لجأ الجاحظ في تصويره إلى الخروج عن مقتضى الظاهر، فهو يخاطبه، والأصل أن يأتي بضمير المخاطب، فيقول: لأنّك إذا أنفقته، لكنّ هذا قد يجعل الابن يفكّر في أن ينفق في يوم من الأيام، ولهذا جعل الضمير لغائبٍ غيرِ مذكور، وكأنّه يريد أن يوصل لابنه رسالة مفادها: عليك اجتنابُ الإنفاقِ في القول، فكيفَ لك أن تَقْرَبَهُ في الفعل؟!

-**مرجع مفهوم من المقام**[5] كقوله: "قَالَ مُحَمَّدٌ: فَقَدْ اِنْفَتَحَ لِي بَابٌ لَكُمْ فِيْهِ صَلَاحٌ، وَلَيْسَ عَلَيَّ فِيْهِ فَسَادٌ. فِيْ هَذِهِ النَّخْلَةِ زَوْجَ وِرْشَان، وَلَهُمَا فَرْخَانِ مُدْرِكَانِ. فَإِنْ نَحْنُ وَجَدْنَا إِنْسَانًا يَصْعَدُهَا-فَإِنَّهَا سَحِيْقَةٌ مُنْجَرِدَةٌ-وَلَمْ يَطِيْرَا-فَإِنَّهُمَا قَدْ صَارَا نَاهِضَيْنِ-جَعَلْنَا

(1)-"ولابدّ للضمير من مرجع يعود إليه ويكون ملفوظا به سابقا مطابقا". الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، قابله: عدنان المصري، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط2، 1419هـ، 1998م، ص568.

(2)-ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت، 393/2.

(3)- ينظر: الكفوي، أبو البقاء، الكليات، ص568. وحسن، عباس: النحو الوافي، 257/1. وللتوسع في رجوع الضمير إلى متأول مدلول عليه من اللفظ أو المعنى ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 121/2-124.

(4)-الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، تح: طه الحاجري، دار المعارف-القاهرة، ط5، دت، 106.

(5)-"وقد يدلّ عليه السياق فيضمر ثقة بفهم السامع". الكفوي، أبو البقاء، الكليات، ص568.

الوَاحِدَ طَبَاهِجَةً، وَالآخَرَ كَرْدَنَاجًا، **فَإِنَّهُ** يَوْمُ كَرْدَنَاجٍ"[1]، فالجاحظ أخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فعبّر بضمير الغائب بدل الاسم الظاهر[2] (فإنّ اليومَ/ هذا اليومَ يومُ كردناج)، وما هذا إلّا **لتفخيمه وتعظيمه**، فهو يريد أن يقنع ضيفه بقيمة ما سيقدّمه له إن استطاع العمال إمساك الفرخين، فما يقدّمه يستحقّ التقدير، وبذلك يعلّل فعله لنفسه ولضيفه بأنّه قد قام بحقّ الضيافة، ولاسيما أنّ ضيفه يزوره للمرة الأولى، بخلاف ما يفعله هو، إذ يقوم بزيارته دائمًا، وهو بفعله هذا قد أراح نفسه من عناء الضيافة.

-**مرجِع مذكور بعيد** كما في قوله: "وقلتم: لأنّ صَاحِبَ الشراءِ... وَأَنَّ صَاحِبَ الكِرَاءِ.... وَزَعَمْتُمْ أَنَّ تَسَقُّطَ الكِرَاءِ أَهْوَنُ... **وَأَنَّهُ** قَدْ أَمِنَ مِنَ الحَرْقِ ... **وَأَنَّهُ** إِمَّا لَايَزَالُ فِيْ بَلَاءٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَوَقِّعًا لِبَلَاءٍ"[3]. فالأصل: وأن صاحب الكراء قد أمن من الحرق...، وأن صاحب الشراء إمّا لا يزال في بلاء، وإمّا أن يكون متوقّعًا لبلاء. فالجاحظ فصل بين اسم (أنّ) ومرجعه بكلام كثير، يقارب الصفحة، بالإضافة إلى أنّه جاء بالضميرين من غير أدنى إشارة إلى صاحب كلّ منهما، وذلك **لتشويق القارئ وجعله يصبو للمتابعة الحثيثة**، ولهذا كان يتنقل في كلامه موازنًا بين حال المالك وحال المستأجر، قاصًّا مسترسلًا، ممّا أعانه على الترخّص، فهو يسرد قصّة بخيل يملك منازلَ كثيرةً قام بإكرائها، وقد آلمه بخس أحد المستأجرين حقّه كما يرى، فحشد كلّ ما يمكن أن يُحتجّ به، موازنًا بين الخير الذي يلحق بالمستأجر والبلاء الذي يُلمّ

(1)-الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص212."والوَرَشَان: طائر شبه الحمام، وجمعه وِرْشان". ابن منظور، لسان العرب، مادة (ورش). والكردناج: هو (الشورمة) شواء يقلب على النار حتى ينضج، بأن يركب على اسطوانة تدور على نفسها قبالة النار الحامية، وفصيحه (المصلّي). ينظر: رضا، أحمد: معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، دار مكتبة الحياة-بيروت، ط1، 1378هـ، 1959م، 395/3. والطباهج: هو الكَبَاب. ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، مادة (ك ب ب).

(2)-وقد يُخرَج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، كأن يوضع المضمر موضع المظهر. ينظر: السبكي، أحمد بن علي بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية-بيروت، ط1، 1423هـ، 2003م، 264/1.

(3)-الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص88-89.

بالمالك، ولهذا كان يذكر ما يصف حالهما من غير إعادة ذكرهما عند ما يخصّ كلًا منهما.

وما هذه الطريقة من الجاحظ إلّا لمطابقة مقتضى الحال لبطل قصّته، الذي يسرع في حشد الفروقات لاهتمامه بها، فهي التي تُمثِّل مقدارَ الظلمِ الذي لَحِق به. وربّما غضّ الجاحظ الطرف عن ذكر المالك والمستأجر لأنّه يتحدث عن وجود هذه الظواهرِ عامّةً، فأسلوب القصّ كان خيرَ معينٍ على تصويرها. وبذلك يتّجه اهتمام المتلقّي إلى الظاهرة لا إلى الأشخاص.

-مرجع غير مذكور ولا مفهوم من السابق، بل يُفسّر بالجملة التي بعده، فيكون للشأن[1]، ومن ذلك قوله: "وَاعْلَمْ **أَنَّهُ** إِذَا كَانَ فِيْ الطَّعَامِ شَيْءٌ طَرِيْفٌ وَلُقْمَةٌ كَرِيْمَةُ وَمُضْغَةٌ شَهِيَّةٌ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْشَيْخِ المُعَظَّمِ، وَالصَّبِيِّ المُدَلَّلِ، وَلَسْتَ وَاحِدًا مِنْهُم"[2] أي: اعلم أن الأمر أو الشأن إذا كان في الطعام شيء طريف...فإنما ذلك للشيخ المعظّم.

وضمير الشأن يؤتى به حين يكون التركيب مشتملًا على معنى مهمّ، أو غرض فخم، يستحق توجيه الأسماع وتشويق النفوس إليه، فيُعدَل عن الأصل بالإتيان بضمير الشأن تمهيدًا له، ليكون الضمير مقدّمة للمعنى المراد بما فيه من إبهام وتركيز، مما يثير الرغبة في النفوس لإبعاد الإبهام، فتجيء الجملة بعده، والنفس متشوقة لها، مقبلة عليها[3]، لأنّ "السامعَ متى لمْ يَفْهَمْ من الضميرِ معنىً بَقِيَ مُنْتَظِرًا لِعُقْبَى الكلامِ كيفَ تكونُ، **فيتمكّنُ المسموعُ في ذهْنِهِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ**، وهو السرُّ في التزامِ تَقديمِ ضميرِ الشَّأنِ"[4]. وهذا ما كان في تركيب الجاحظ، إذ بلغ الطعامُ القيمةَ العظمى عند البخيل الذي لم يأت بالاسم الصريح مباشرة، ليترسّخ في علم ابنه

(1)-"ومِنْ خصائِصِها (إنّ أو أنّ) أنك تَرى لِضميرِ الأمرِ والشأنِ معها منَ الحُسْنِ واللطفِ ما لا تَراه إذا هي لم تَدْخُل عليه، بل تراه لا يصلحُ حيثُ صَلَحَ إلاَّ بها". الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط5، 2004م، ص317.

(2)-الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص108.

(3)-ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، 250/1.

(4)-الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن: الإيضاح في علوم البلاغة، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1424هـ، 2003، ص66.

المنصتِ والمسلوبِ الإرادةِ أمام كلمات والده النصوح أنّ عليه الابتعادَ عن كلّ ما يرغب فيه حين يكون في حضرة والده.

وكما اتخذ الجاحظ من الأسلوب العدولي والترخّص في الضمير مطيّة للتأثير والتبليغ، اتخذهما في المصدر المؤوّل، فربّما احتاج لتثبيت المعنى تثبيتًا مضاعفًا في ذهن المتلقي، فأتى بالتوكيد مضاعفًا، مُكَثِّفًا ألفاظَه حتّى يغدو معناه حقيقةً لا تقبل الشكّ، وهذا ما كان في قوله: "وَقَدْ زَعَمَ نَاسٌ **أَنَّ** مِمَّا يَدُلُّ عَلَى غُشِّ الفُرْسِ **أَنَّهُ لَيْسَ لِلنَّصِيْحَةِ فِيْ لُغَتِهِم اِسْمٌ وَاحِدٌ** يَجْمَعُ المَعَانِي التِي يَقَعُ عَلَيْهَا هَذَا الاِسْمُ"[1]. فالجاحظ كرر حرف التوكيد (أنّ)، جاعلًا من المصدر المؤول من (أنّ) الثانية اسمًا للأولى، ومثل هذا قليل[2]، وهو قد كرره مع قلّته لأنّه كان مطلبًا ملحًّا للمقام، فالجاحظ يسوق في سرده قانونًا في السلوك اللغوي للمجتمع، فيقول: "وأمَّا صَاحِبُ الثَّرِيْدَةِ البَلْقَاءِ، فَلَيْسَ عَجَبِي مِنْ بُلْقَةِ ثَرِيدَتِهِ وَسَائِرِ مَا كَانَ يَظْهَر على خِوَانِهِ، كَعَجَبِي مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَكَيْفَ ضَبَطَهُ وَحَصَرَهُ وَقَوِيَ عَلَيْهِ، مَعْ كَثْرَةِ أَحَادِيثِهِ وَصُنُوفِ مَذَاهِبِهِ. وَذَلِكَ أَنِّي فِي كَثْرَةِ مَا جَالَسْتُهُ، وَفِيْ كَثْرَةِ مَا كَانَ يَفْتَنُّ فِيْهِ مِنْ الأَحَادِيثِ، لَمْ أَرَهُ خَبَّرَ أَنَّ رَجُلًا وَهَبَ لِرَجُلٍ دِرْهَمًا وَاحِدًا. فَقَدْ كَانَ يَفْتَنُّ فِي الحَزْمِ والعَزْمِ، والحِلْمِ والعِلْمِ، وَفِي جَمِيعِ المَعَانِي، إِلَّا ذِكْرَ الجُودِ، فَإِنِّي لمْ أَسْمَعْ هَذَا الاِسْمَ مِنْهُ قَطُّ. **خَرَجَ هَذَا البَابُ مِنْ لِسَانِهِ، كَمَا خَرَجَ مِنْ قَلْبِهِ**"[3]، ثم يستشهد لقانونه اللغوي الاجتماعي بقوله: "وَيُؤَكِّدُ مَا قُلْتُ فِيْهِ مَا حَدَّثَنِي بِهِ طَاهِرٌ الأَسِيْرُ، فَإِنَّهُ قَالَ: وَمِمَّا يَدُلّ عَلَى أَنَّ الرُّومَ أَبْخَلُ الأُمَمِ

(1)–الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص195.

(2)–"واعلم أنّه ليس يحسن ل(أنّ) أن تلي (إنّ) ولا (أنَّ)، كما قبُح ابتداؤك الثقيلةَ المفتوحة...ألا ترى أنّك لا تقول: إنّ أنّك ذاهب في الكتاب". سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م، 124/3. وقال ابن مالك: "تأوُّل (أنّ) ومعموليها بمصدر، قد تقع اسمًا لعوامل هذا الباب مفصولًا بالخبر". ابن مالك: شرح التسهيل، 39/2. و"قال الجرمي: وهذا كله رديء في القياس لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ، و(أنّ) لا يبتدأ بها". أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم–دمشق، ط1، 1422هـ، 2002م، 154/5.

(3)–الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص195.

أَنَّكَ لَا تَجِدُ لِلْجُودِ فِي لُغَتِهِم اِسْمًا. يَقُولُ: إِنَّمَا يُسَمِّي النَّاسُ مَا يَحْتَاجُونَ إِلى اِسْتِعْمَالِهِ، وَمَعَ الاِسْتِغْنَاءِ يَسْقُطُ التَّكَلُّفُ"[1].

إذن هو قانون عامّ استنبطه الجاحظ من الملاحظة والتّتبُّعِ، وليكون قانونه حقيقة في ذهن متلقيه، فلا يخامره أدنى شكٍّ فيما ذهب إليه، أكّد التركيب ب(أنّ) مرّتين، فكان تركيبُه قالبًا لقصده، سالكًا في ذلك مسلك الأسلوب العدولي.

وقد يبتغي الجاحظ أن يصوّر النفس المضطربة لبطله الشحيح، فيغلب عليه الانفعالُ الشعوريُّ، ويأتي بتركيب يعكس هذا الاضطراب، وينقل الطاقة الشعورية إلى المتلقي، ومنه قوله: "لَيْتَ **أَنِّي قَدْ** رَأَيْتُكَ بِمَرْوٍ"[2]. ففي التركيب اضطراب معنوي وترخّص تركيبي، أمّا الاضطراب المعنوي فيكمُن في أنّ الداخل على (أنّ) يماثلها في التحقيق[3]، فهي تدلّ على ثبوت خبرها وتحقّقه، و(ليت) للتمني، والتمني يدل على توقّع الأمر، والتوقّع لا يكون إلا للمستقبل، فكيف يجتمع التوقّع والتحقّق[4]؟ أي: كيف يمكن لزمنين متناقضين (مستقبل وماض) أن يتقاطعا، ولاسيّما أنّ الخبر مؤكَّد ب(قد)، ممّا يجعل ما بعد (أنّ) مؤكّدًا تأكيدًا مضاعفًا، ومن ثمّ فثبوته محقّق لا يقبل النقض.

وأمّا الترخّص التركيبي فقد كان في دخول (ليت) على (أنّ)[5] بلا فاصل، وهذا قد جعل الآراء تتعدّد في المحلّ الإعرابي للمصدر المؤول، فذهب الجمهور إلى

([1])–الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء ، ص195.

([2])–المصدر السابق: ص22.

(3)–المعنى الذي يدخل على (أن) مشدّدة أو مخفّفة يجب أن يشاكلها في التحقيق، فإن لم يكن كذلك دخل على (أنْ) الناصبة للمضارع. ينظر: الزمخشري، جار الله: المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال–بيروت، ط1، 1993م، 397.

(4)–ينظر: الأستراباذي، رضي الدين: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات قان يونس–بنغازي، ط2، 1996م، 31/4. وقد ردّ الرضي على هذا بقوله: "لا نسلّم أنّ (أنّ) دال على ثبوت خبره وتحقّقه، بل على أنّ خبره مبالغ فيه مؤكّد...ولو كان بين معنى التمني ومعنى (أنّ) تنافيًا، أو كالتنافي لم يجز: ليت أنك قائم". 31/4.

(5)–"ودخول (ليت) على (أنّ) شاذّ في القياس، لكنّه كثير في السماع". أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 156/5.

أنه يسدّ مسدّ معمولي (ليت) كما يسدّ مسدّ معمولي (ظنّ)[1]، ورأى بعضهم أنّ المؤوّل في محلّ نصب اسم (ليت) والخبر محذوف[2].

وإذا وقف المرء وقفة متدبّر فربّما وصل إلى مقصد الجاحظ من تركيبه، فسياق القصّة من البداية إلى النهاية يصوّر الصراع الذي يعانيه البخيل، فهو يحبّ الإنفاق من مال غيره، ويحرّمه على ماله، لذلك ابتدأ الجاحظ قصّته مهيِّئًا متلقيه لكلّ ما يمكن أن يسوقه في وصف شخصية بخيله، فقال: "وَمِنْ أَعَاجِيبِ أَهْلِ مَرْوٍ مَا سَمِعْنَاهُ مِنْ مَشْيَخَتِنَا عَلَى وَجْهِ الدَّهْرِ"[3]. فأهل مروٍ في طبعهم أعجوبة في البخل، فكيف إذا كان الخبر من أعاجيبهم؟ وهذا ما يهيِّئ المتلقي ويشوّقه لأحداث قد لا يسمع بها إلّا عند الجاحظ.

فالقصّة تقوم على حدث رئيس عجيب، إذ يدفع المقام بطل الجاحظ البخيل إلى دعوة رجل من أهل العراق إلى زيارته، وذلك بسبب الحياء الذي يشعر به لتعدّد زيارته له في العراق، وإكرام العراقي له باستضافته ومؤونته، لكنّ هذا لا يثني طبيعتَه الممزوجة بالبخل، فهو يدعوه مستعملًا أداة التمني بقوله: "**لَيْتَ** أَنِّي قَدْ رَأَيْتُكَ بِمَرْوٍ حَتَّى أُكَافِئَكَ لِقَدِيمِ إِحْسَانِكَ"[4]. ورؤية المروزيّ للعراقيّ في مروٍ يمكن أن تتحقّق لسبب من الأسباب، لكنّه أراد أن يجعلها مستحيلة التحقّق. وكان من حقّه أن يدعوه ويرجوه ويلحّ بطلب تلبية الدعوة لردّ جميله المتكرّر، لكنّ نفسه تأبى القبول، لذلك نطق بما يوافقها.

فالبخيل يريد أن يرائي العراقيَّ بأنّه يرغب في رؤيته في مرو، لذلك ذكر الرؤية ولم يذكر الزيارة، مع أنّ غريب الديار لا يُرى رؤية عابرة وإنّما يزور، والزيارة لابدّ أن تطول وتمتدّ لبعد المكان ومشقّة السفر، وبذلك نقلت كلماته الصراع الخفي الدائر في نفسه بين حبّه لماله الذي سينفقه إن تمّت الزيارة، والواجب الذي يفرضه

(1)–ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 40/2.

(2)–ونسب هذا الرأي للأخفش. ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 156/5.

(3)–الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص22.

(4)–المصدر نفسه، ص22.

العرف الاجتماعيّ في مثل هذا المقام. وربّما تظاهر بالرغبة ليحثَّ العراقي على استضافته له في كل مرّة، ممّا جعل الجاحظ يحمّل التركيب تناقضًا بين تمنٍ للمستقبل وتحقيق لحاضر وتوكيد لماض، فنقلت كلماته بذلك آثار روحه المضطربة.

2-العدول في التعريف والتنكير:

الأصل في الاسم التعريف، لأنّه يذكر ليسند إليه. والأصل في الخبر التنكير، لأنّه حكم يسند إلى الاسم (المبتدأ)[1]، ويُعدَل عنه إذا تحققت الفائدة[2]. وتتحقّق الفائدة إن كان المقام يطلب هذا العدول، وذلك ليُحمَّل التركيبُ بطاقاتٍ تعبيريّةٍ تحمل مقاصد المتكلّم إلى متلقيه، ومن ثمّ يصل إلى مبتغاه.

ومن هذه المقاصد[3] أن يأتي بالاسم نكرة **للتهويل**، وذلك كما في قوله: "فَإِنَّ لِلنَّفْسِ عِنْدَ كُلِّ طَارِفٍ **نَزْوَةً**، وَعِنْدَ كُلِّ هَاجِمٍ بَدْوَةً...فَإِنَّكَ مَتَى رَدَدْتَهَا ارْتَدَّتْ، وَمَتَى رَدَعْتَهَا ارْتَدَعَتْ...وَمَا حَمَّلْتَهَا احْتَمَلَتْ، وَإِنْ أَهْمَلْتَهَا فَسَدَتْ"[4]. فالجاحظ جاء باسم (إنّ) نكرة ليجعلَهُ الكلمةَ المفتاحَ في قصّته، إذ تتوجّه إليها الأذهان، لتأخذ درسًا من الشحيح في كيفية علاج النفس التي تسيطر عليها سَوْرَةُ الشهوات حتّى تصل بها إلى الفساد، إن لم تعالج، وليكون نصحه ذا هيبة في آذان مستمعيه نكّر المسند إليه.

وقد يأتي بالاسم نكرة **للدلالة على الإفراد**، كما في قوله: "وَمِنْ أَعَاجِيبِ أَهْلِ مَرْوٍ مَا سَمِعْنَاهُ مِنْ مَشْيَخَتِنَا عَلَى وَجْهِ الدَّهْرِ، وَذَلِكَ: **أَنَّ رَجُلًا** مِنْ أَهْلِ مَرْوٍ كَانَ لَا

(1)-"وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام... فأصل الابتداء للمعرفة". الكتاب، 328/1-329. وينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ،1996م، 59/1.

(2)-"وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم". ابن السراج، الأصول في النحو، 59/1. وينظر: ابن مالك، جمال الدين: شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ، 1982م، 362/1-365.

(3)-ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص49-51.

(4)-الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص92. و"الطارِف والطرِيف: مَا استحدثت من المَال". الأزهري، أبو منصور: تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط1، 2001م.، 220/13.

يَزَالُ يَحُجُّ وَيَتْجِرُ"[1]. أي: هو رجل غير محدَّد، وذلك لأنّ صفة البخل التي يحملونها تعمّ أهل البلاد جميعَهم، فلا عبرة من تخصيصه، بل العبرة فيما يفعله.

وقد يقصد من وراء التنكير **الازدراء والتحقير** كما في قوله: "يَا أَخِي إِنَّ **نَاسًا مِنْ النَّاسِ** يَغْمِسُونَ اللُّقْمَةَ إِلَى أَصْبَارِهَا في المَرِي. فَأَقُولُ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ يُحِبُّونَ المُلُوحَةَ وَلَا يُعْجَبُونَ بِالحَامِضِ"[2]. فالبخيل يتعجّب ممن يلوّن في طعامه بين المالح والحامض، وهذا يخالف مذهبه، لأنّه أدعى للزيادة من الطعام، ولذلك نعتهم بـ(ناس من الناس)، وكأنّه بتنكير المسند إليه مع تخصيصه بالوصف يحطّ من شأنهم، وينتقص من قدرهم، وكيف لا وهم قد خرجوا من دائرة الإصلاح كما يرى.

وربّما كان التنكير **للتعظيم** كما في قوله: "حَتَّى قَالَ: مَنْ رَفَعَ يَدَهُ قَبْلَ القَوْمِ غَرَّمْنَاهُ دينارًا، فَيَرَى بَعْضُهُم أَنَّ **غُرْمَ دينارٍ** أَوْلَى، فَذَلِكَ مِنْهُ مُحْتَمَلٌ فِي رِضَا قَلْبِهِ، وَمَا يَرْجُو مِنْ نَفْعِ ذَلِكَ لَهُ"[3]. فالبخيل يريد أن يدفع عن نفسه تهمة البخل، لكنّ طبعه لا يسايره، فمع أنه يتزيّد في تكثير الطعام، لم يستطع أن يبعد ذكر ما يشغله عن لسانه، لذلك قال (غرمناه دينارًا)، وكأنه يريد (دينارًا كاملًا)، ولو كان الكلام مسموعًا لظهر تمكين صوته وتفخيمه في لفظه لها، وبناء على تعظيم الدينار في نفسه، عظّمه الجاحظ في قوله (غرمَ دينارٍ أولى)، وكأنه جاء بـ(غرم) نكرة ثم خصصها بالإضافة إلى (دينار) وهي نكرة أيضًا للتجانس بين لفظ البخيل والتركيب، وكان بإمكانه أن يقول (فيرى بعضهم أن إنفاق الدينار أولى)، لكنّ كلمة إنفاق وتعريف الدينار ينافي مقصده، فهو يريد أن يركّز على معنى الغرم وما يرافقه من غصّة في نفس بخيله، ومع هذا يكون الأمر عند بعضهم مع عظمته دون ما سيلاقيه من طعام البخيل، لأنه يعلم مقدار الألم الذي يعتصر قلب البخيل وهم يأكلون، فهو إن ألحّ عليهم بالقول للزيادة دعا عليهم بالموت في سرّه.

([1])–الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص22.

(2)–المصدر نفسه، ص55. و"أصبار كلّ شيء: أعاليه". ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تح: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين–بيروت، ط1، 1987م، 313/1.

([3])–الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص55.

ويدخل الخبر حيّز الأسلوب العدولي فيأتي معرفة لمقاصد تحمل معنى المتكّلم واضحًا إلى المتلقي، وذلك كأن يُقصَد به "**إفادة السامع حكمًا على شيء معلوم له**"[1] كقوله: "وَإِنَّكَ يَوْمَ تَطْمَعُ أَنْ تُضِيْعَ مَالِكَ وَيَحْفَظُهُ غَيْرُكَ **لَجَشِعُ الطَّمَعِ مَخْذُولُ الْأَمَلِ**"[2]. فلو كان الخبر نكرة (وإنك جشع)، لكان القصد إعلام الأب ابنه بأنه جشع، وهو ليس المراد، فكونه جَشِعًا وطَمَّاعًا أمرٌ بديهيٌّ معلومٌ، وهو المطلوب في حال البخل التي يعيشانها. إنّما المراد تعليم الأب لابنه أّنه يشذّ عن الطبيعة إذا خالف سيرته، إذ يغدو جَشَعُه وطمعُه عيبًا عليه اجتنابُه، لأنّه سيؤدّي إلى فقده لكلّ ما يَطمع به ويَأمل فيه، ولذلك أتبع الخبرَ المعرفةَ بخبرٍ معرفةٍ ثانٍ (مخذولُ الأمل)، فبهما يترسّخ في ذهن الابن أن عليه أن يكون جَشِعًا طَمَّاعًا فيحفظ أموال الناس حين يضيعونها، لا أن يكون جَشِعَ الطمعِ فيُنفِقَ أموالَه ويُضيّعَها فيَقعُدَ مخذولًا.

وربّما أفاد تعريف المسند **قصر المسند إليه عليه للمبالغة** في اتصافه بذلك الوصف[3]، وذلك كما في قوله: "قَدْ حَفِظْتُهُ عَلَيْكَ مِنْ فِتْنَةِ البِنَاءِ وَمِنْ فِتْنَةِ النِّسَاءِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الثَّنَاءِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الرِّيَاءِ، وَمِنْ أَيْدِي الوُكَلَاءِ، فَإِنَّهُم **الدَّاءُ العَيَاءُ**"[4]. فلو قال (إنهم داء عياء) لأثبت لهم وصفًا لا يعلمه السامع من أصله أنه كان، وبتعريفه أثبت لهم وصفًا قد علم السامع أنه كان، ولكنّه لم يعلم أنّه لهم[5]، فالتنكير أثبت الداء لهم، وهو المعنى الذي يُسْتَحْضَر الخبرُ له. والتعريف يدلّ على أن السامع يعلم أنّ واحدًا من المذكورين هو الداء العياء، ولكنّه لم يعرفه محدّدًا، وبالتعريف عرفه محدّدًا مخصّصًا بالوكلاء دون غيرهم مما ذُكر.

وقد يؤتى بالمسند اسمًا موصولًا **لتنبيه المخاطب على خطئه الذي وقع**

(1)–السبكي، بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، 363/1.

(2)–الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص49.

(3)–السبكي، بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، 365/1.

(4)–الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص48.

(5)–"والنُكتةُ أنك تُثْبِتُ في الأول الذي هو قولك: (زيدٌ منطلقٌ) فِعْلاً لم يَعْلم السامعُ من أصْله أنه كان، وتُثبتُ في الثاني الذي هو (زيدٌ المنطلقُ) فعْلاً قد عَلِمَ السامعُ أنَّه كان، ولكنه لم يَعْلَمهُ لِزَيْدٍ، فأَفَدْتَهُ ذلك". الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، 178.

فيه[1] كما في قوله: "وَفِي اسْتِحْسَانِكَ رِوَايَةَ الأَصْمَعِيِّ فِي أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ النِّسَاءُ وَالفُقَرَاءُ، وَأَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الجَنَّةِ البُلَهُ وَالأَغْنِيَاءُ، وَأَنَّ أَربابَ الدُّثُورِ هُمُ **الذيْنَ ذَهَبُوا بِالأُجُوْرِ**، بُرهانٌ على صِحَّةِ حُكْمِنا عَلَيكَ، وَدَلِيلٌ عَلى صَوَابِ رَأيِنا فِيكَ"[2]. فالمتكلّم، وهو مخالف للشخصيات الرئيسة في قصص البخلاء، يلوم أحد أقاربه على استحداثه أمرًا لم يكن معروفًا فيهم، فهو قد اتّخذ من الشحّ مذهبًا، محتجًّا لفعله بأقوال المشاهير من زعماء البخل آنذاك، ولينبهه إلى خطئه العظيم، ولاسيما في أمر يمسّ اعتقاد الإنسان، جاء بالخبر اسمًا موصولًا، تحدِّدُ صلتُه الخطأَ الأكبرَ في هذا الاعتقادِ، لأنّه إن أصبح من أهل الدثور بإمساكه وبخله، فكيف له أن يزيد في تقرّبه منه تعالى وهو ممسك؟ ومن ثم فكيف له أن يذهب بالأجر العظيم للمال الذي يكمُن في إنفاقه لا في إمساكه وكنزه؟ وربّما كان هذا هو السببَ في تغيير نوع الخبر في التركيب الأخير، فجاء به اسمًا موصولًا بعد أن كان يخبر بالمعرّف ب(أل).

وقد يؤدي العدول بالترخّص في تعريف الخبر إلى تغيُّرٍ في الموقع الإعرابيّ له، فهو إن أجازه أهل النحو فيما تقدّم، ففي بعض التراكيب لم يجيزوه، وذلك كما في قول الجاحظ: "فقال خُذِ الشَّعْرَةَ مِنْ لُقْمَتِكَ. وَلَا وَجْهَ لِهَذَا القَوْلِ مِنْهُ إِلَّا **مَحْضُ النَّصِيْحَةِ**"[3]. المعنى البسيط للتركيب (وجه قوله محض النصيحة) وعليه فخبر (لا) النافية للجنس وفق المعنى (محض النصيحة)، وهو معرف بالإضافة، ولا يجوز في معموليها إلّا التنكير[4]، وبوجود الحصر ب(إلا) لم يتسلط عليه نفيها، وقد صار الخبر مستثنى والمستثنى منه هو الاسم، ولا يكون المستثنى خبرًا عن المستثنى منه، لأنه مبيّن له. ثم إن الإخبار بالمعرفة عن النكرة يلزم منه الإخبار بالخاص عن

(1)–ينظر: السبكي، بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، 172/1. الميداني، عبد الرحمن حسن حبنّكة: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم–دمشق، ط1، 1416هـ، 1996م، 435/1. وقد ذكرها السبكي في تعريف المسند إليه فقط، وشمل الميداني الاسم الموصول أيًّا كان موقعه.

(2)–الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص154.

(3)–المصدر نفسه، ص70.

(4)–ينظر: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث–بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م، ص114.

العام[1]. لذلك فُرِضَ توجيه الإعراب وجهةً بعيدة عن الخبر، وتعددت الآراء في التوجيه، فقيل فيه:

-إنّه مرفوع لأنّه بدلٌ من محل الاسم[2]، فهو في أصله مبتدأ. "أو هو بَدَلٌ مِنْ (لا) وما عَمِلَتْ فيه، لأنَّها وما بعدَها في محلِّ رفعٍ بالابتداء"[3]، فهي تُرَكّب مع اسمها كما يركّب (أحد عشر)[4]، أو هو بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف[5]. وفي هذه الأقوال كان الخبر محذوفا[6]، والتقدير على مذهبهم (لا وجه لقوله كائن أو موجود في الوجود إلّا محضُ النصيحة).

-إنه مرفوع على أنه خبر (لا) مع اسمها، لأنهما في محل رفع بالابتداء[7].

-إنّه مرفوع على أنّه مبتدأ مؤخّر، ولا حذف في التركيب، والتقدير (محض النصيحة وجه لهذا القول منه)، ثم جيء بأداة الحصر (إلا)، وقدّم الخبر فركّب مع (لا) كما يركّب المبتدأ معها[8].

(1)-ينظر تفصيل المسألة في: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: إعراب (لا إله إلا الله)، تح: حسن موسى الشاعر، مكتبة لسان العرب، حُمِّل من(https://lisanarbs.blogspot.com) في(14-9-2018). ص59.

(2)-قال الزجاج في توجيه قوله تعالى: {لا إله إلا هو} (البقرة/255): "المعنى لا إله لكل مخلوق إلا هُو، وهو محمول على موضع الابتداء". الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيْ: معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب-بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م، 336/1.

(3)-السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم-دمشق، دت، 197/2.

(4)-ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 140/2-141.

(5)- ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 197/2.

(6)-ينظر: ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي: شرح المفصّل للزمخشري، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م ، 265/1.

(7)-ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص745. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة الوقفية-مصر، دت، 530/1. وذلك في توجيه إعراب (لا إله إلا الله).

(8)-نُسب هذا الرأي للزمخشري، ينظر: الأزهري، خالد بن عبد الله: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م، 356/1-357.

وأيًّا كان توجيه المحلّل، فلابدّ له من الاعتراف بأنّ معنى تركيب الجاحظ يحمل الكثيرَ من الدلالات الزائدة عن معناه البسيط، فما كان ليحملَ طاقتَه التعبيريةَ لو قال (فقال خُذِ الشَّعْرَةَ مِنْ لُقْمَتِكَ. وَوَجْه القَوْلِ مِنْهُ مَحْضُ النَّصِيْحَةِ)، هذه الدلالات كثّفها الجاحظ على لسان بطل قصته للتعبير عن **الإشفاق**، وذلك لأنّه لِيْمَ على أكلِهِ وحدَه، مع أنّه يكثر من الطعام، وينفق عليه نفقةً عظيمة، ويغالي بالقائمين عليه، وليعلّل فعله، ويثبت أنّه محقّ، أخذ يسوق الكثير من القصص التي تروي تطفّل بعض الأشخاص على موائد الأمراء أو الأغنياء الأسخياء، والتي تروي إنكار الآكلين لفضل مطعِمهم، ومن هذه القصص قوله:

"أَجْلَسَ مُعاوِيةُ–وَهوَ فِي مَرْتَبَةِ الخِلَافَةِ، وَفِي السَّطْحِ مِنْ قُرَيْشٍ، وَفِي نُبْلِ الهِمَّةِ، وَأَصَالَةِ الرَّأْيِ، وَجَوْدَةِ البَيَانِ، وَكَمَالِ الجِسْمِ، وَفِي تَمَامِ النَّفْسِ عِنْدَ الجَوْلَةِ، وَعِندَ تَقَصُّفِ الرِّمَاحِ وَتَقَطُّعِ السُّيُوفِ–رَجُلًا عَلى مَائِدَتِهِ، مَجْهُولَ الدَّارِ، غَيرَ مَعرُوفِ النَّسَبِ، وَلَا مَذْكُورَ بِيَومٍ صَالِحٍ. فَأَبْصَرَ فِي لُقْمَتِهِ شَعْرَةً، فَقَالَ خُذِ الشَّعْرَةَ مِنْ لُقْمَتِكَ. وَلا وَجْهَ لِهَذَا القَوْلِ مِنهُ إِلّا مَحْضُ النَّصِيحَةِ وَإِلّا الشَّفَقَةُ فَقَالَ الرجلُ: وَإِنّكَ لَتُرَاعِينِي مُرَاعَاةَ مَنْ يُبْصِرُ مَعَهَا الشَّعْرَةَ؟ لَا جَلَسْتُ لَكَ عَلَى مَائِدَةٍ مَا حَيِيتُ، وَلَأُحْكِيَنَّهَا عَنْكَ مَا بَقِيْتُ. فَلَمْ يَدْرِ النَّاسُ أَيُّ أَمْرَيْ مُعَاوِيَةَ كَانَ أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ: تَغَافُلُهُ عَنْهُ أَمْ شَفَقَتُهُ عَلَيْهِ. فَكَانَ هَذَا جَزَاؤُهُ مِنْهُ، وَشُكْرُهُ لَهُ"[1].

فمعاوية مشفق على ضيفه المنكر للجميل، وهذا التفاوت الأخلاقي يطلب تركيبًا يصوّره، فكان النفي ب(لا) النافية للجنس، والحصر، وتعريف الخبر الذي جعل المعنى ينضح بالإشفاق، من خلال إضافة (النصيحة) إلى (محض)، فالمقام مجرّد من أي غاية أخرى، ومع هذا كان الرجل سيئ الخلق، متطاولًا على الخليفة. فإذا كان هذا الفعل من رجل من العامة إلى معاوية وهو خليفة، فكيف يكون فعل الآكلين مع من هو دونه في كلّ شيء كبطل هذه القصّة.

الخاتمة والنتائج:

للمتتبّع لما تقدّم أن يلحظ:

(1)–الجاحظ، عمرو بن بحر: البخلاء، ص70.

-أن نسبة التراكيب التي طالها العدول قليلة جدًّا بالمقارنة مع التراكيب الموافقة للأصول، وهذا يدلّ على أن العدول ضرورة معنوية يطلبها المقام من الأديب، كما أنّه مطلب سياقي، يعطي تنويعًا في البنى الأسلوبية للتراكيب، يكسر به الأديب خطّ النمطية الرتيبة. وعليه فالعدول ليس غاية لذاتها، بدليل أن كتاب البخلاء، مع قلّة العدول فيه، حكم له قرّاؤه بالتميّز.

والخلاصة: أنّ الأدبيّة في النصوص لا تقاس بنسبة العدول فيها، بل بمقدرة مبدعها على نقل معانيه إلى المتلقي بأسلوب مُشْبَعٍ بالتأثير، ممّا يجعله طرفًا فعّالًا في خلود النص، إذ يجعله ينبض بالحياة نبضًا جديدًا مع كل قراءة، سواء أكانت التراكيب موافقة للأصول أم ممّا طاله العدول. فالنصّ هو الذي يمنح العدول قيمته الأدبية، لا العدول هو الذي يخلق أدبيّة النّص. هذا مع الاعتراف للعدول بدور خاصّ، فهو يمثّل مرتكز المبدع في عملية التأثّر والتأثير الأدبيّ، بما يحمله من تكثيف دلالي.

المصادر والمراجع:

1. **القرآن الكريم.**
2. **الأزهري**، أبو منصور: **تهذيب اللغة**، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط1، 2001م.
3. **الأزهري**، خالد بن عبد الله: **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م.
4. **الأستراباذي**، رضي الدين: **شرح الرضي على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، منشورات قان يونس-بنغازي، ط2، 1996م.
5. **الجاحظ**، عمرو بن بحر: **البخلاء**، تح: طه الحاجري، دار المعارف-القاهرة، ط5، دت.
6. **الجرجاني**، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، **دلائل الإعجاز**، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط5، 2004م.
7. **ابن جني**، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت.

8.**حسّان،** تمام:

•**البيان في روائع القرآن** (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)، عالم الكتب–القاهرة، ط1، 1413هـ،1993م.

•**اللغة بين المعياريّة والوصفية،** عالم الكتب–القاهرة، ط4، 2000م.

9.**حسن،** عباس: **النحو الوافي،** دار المعارف بمصر، ط3، دت.

10.**أبو حيان الأندلسي،** محمد بن يوسف: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،** تح: حسن هنداوي، دار القلم–دمشق، ط1، 1422هـ، 2002م.

11.**الخطيب القزويني،** جلال الدين محمد بن عبد الرحمن: **الإيضاح في علوم البلاغة،** تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1424هـ، 2003.

12.**ابن دريد،** أبو بكر محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة،** تح: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين–بيروت، ط1، 1987م.

13.**رضا،** أحمد: **معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)،** دار مكتبة الحياة–بيروت، ط1، 1378هـ، 1959م.

14.**الزجاج،** أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيْ: **معاني القرآن وإعرابه،** تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب–بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م.

15.**الزمخشري،** جار الله أبو القاسم محمود بن عمر،

•**المفصل في صنعة الإعراب،** تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال–بيروت، ط1، 1993م.

•**الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان–الرياض، ط1، 1418هـ، 1998م.

16.**زيتوني،** لطيف: **معجم مصطلحات نقد الرواية،** مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2002م.

17.**السبكي،** أحمد بن علي بهاء الدين: **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح،**

تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية–بيروت، ط1، 1423هـ، 2003م.

18.**ابن السراج**، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي: **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ،1996م.

19.**السمين الحلبي**، أحمد بن يوسف: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم–دمشق، دت.

20.**سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م.

21.**السيوطي**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة الوقفية–مصر، دت.

22.**الفراهيدي**، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد: **كتاب العين**، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دت.

23.**الفيروزآبادي**، مجد الدين محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط8، 1426هـ،2005م.

24.**الكفوي**، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، قابله: عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط2، 1419هـ، 1998م.

25.**ابن مالك**، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله:

- **شرح التسهيل**، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، ط1، 1410هـ، 1990م.
- **شرح الكافية الشافية**، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ، 1982م.

26.**مشبال**، محمد، **البلاغة والسرد (جدل التصوير والحجاج في أخبار الجاحظ)**، منشورات كلية الآداب جامعة عبد المالك السعدي–تطوان، 2010م.

27.**ابن منظور**، محمد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، ط1، دت.

28.**الميداني،** عبد الرحمن حسن حبنّكة: **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها،** دار القلم–دمشق، ط1، 1416هـ، 1996م.

29.**نصّار،** نوّاف، **المعجم الأدبي،** دار ورد–الأردن، ط1، 2007م.

30.**ابن هشام الأنصاري،** جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف:

- **إعراب (لا إله إلا الله)،** تحقيق: حسن موسى الشاعر، مكتبة لسان العرب، كتاب الكتروني (pdf). من(https://lisanarbs.blogspot.com) في: (14–9–2018).
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،** تح: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث–بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر–بيروت، ط6، 1985م.

31.**وهبة،** مجدي، **والمهندس،** كامل: **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب،** مكتبة لبنان–بيروت، ط2، 1984م.

32.**ويس،** أحمد محمد: **الانزياح في التراث النقدي والبلاغي،** اتحاد الكتاب العرب–دمشق، ط1، 2002م.

33.**ابن يعيش،** أبو البقاء يعيش بن علي: **شرح المفصّل للزمخشري،** تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م.